

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩٠٣٠

الأربعاء، ١١ أيار/مايو ٢٠٢٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيسة	السيدة توماس - غرينفيلد	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستغنيغا
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيد أبو شهاب
	أيرلندا	السيدة موران
	البرازيل	السيد كوستا فيليو
	الصين	السيد جانغ جون
	غابون	السيدة كومبي ميسامبو
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	كينيا	السيدة تروينتش
	المكسيك	السيد أوتشوا مارتين
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	النرويج	السيدة هايمرباك
	الهند	السيد رافندران

جدول الأعمال

عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-34576 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

الرئيسية (تكلت بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي اليابان وجمهورية كوريا للمشاركة في هذه الجلسة.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد خالد الخياري، الأمين الأمين العام المساعد لشؤون الشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ بإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد الخياري.

السيد الخياري (تكل بالإنكليزية): كتفت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتيرة إطلاقها القذائف باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية. والواقع أنها أطلقت عدا ١١ من القذائف في الأشهر الخمسة الماضية أكبر مما أطلقت في العامين السابقين مجتمعين.

ففي ٤ أيار/مايو، أطلقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية صاروخا باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية غطى مدى ٤٧٠ كيلومترا ووصل إلى أوج ٧٨٠ كيلومترا. وأطلق من سونان، وهي منطقة قريبة من بيونغ يانغ. وأطلقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قذيفة تسيارية يحتمل أن يكون مداها عابرا للقارات من نفس الموقع في ٢٤ آذار/مارس. وأطلقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قذيفة أخرى في ٧ أيار/مايو، ربما من غواصة، قيل إنها غطت مدى ٦٠٠ كيلومتر ووصلت إلى أوج ٦٠ كيلومترا. ولم تصدر جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية منشورات إعلامية عن أي من الإطلاقين، كما أنها لم تصدر إخطارات تتعلق بالمجال الجوي أو السلامة البحرية.

ويدين الأمين العام بشدة استمرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تطوير القذائف باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية. وهذه الأعمال انتهاكات واضحة لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وتسهم في زيادة التوترات في المنطقة وخارجها. وتجدر الإشارة إلى أن مجلس الأمن أعاد، في قراره ٢٣٩٧ (٢٠١٧)، تأكيد مقرراته التي تطالب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بعدم تنفيذ أي عمليات إطلاق أخرى تُستخدم فيها تكنولوجيا القذائف التسيارية.

وحدثت تطورات أخرى مثيرة للقلق منذ إحاطتنا السابقة، في ٢٥ آذار/مارس (انظر S/PV.9004).

وفي ١٦ نيسان/أبريل، أطلقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لأول مرة نظاما وصفته بأنه مخصص للاستخدام في "العمليات النووية التكتيكية". وغطي النظام المعني مدى ١١٠ كيلومترات. وكان تطوير مثل هذه الأنظمة من بين مهام تطوير الدفاع الأساسية للفترة من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٥ المحددة خلال المؤتمر الثامن لحزب العمال الكوري في كانون الثاني/يناير ٢٠٢١.

كما أدلى زعيم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ببيانين في ٢٥ نيسان/أبريل و ٣٠ نيسان/أبريل مفادهما أن بيونغ يانغ يمكن أن تستخدم أسلحتها النووية استخداما استباقيا. وتبعث البيانات من هذا النوع على القلق العميق.

وأخيرا، هناك مؤشرات على استئناف أنشطة البناء في موقع بونغغي - ري للتجارب النووية، الذي أعلن إغلاقه في عام ٢٠١٨.

وتتصل جميع تلك التطورات بمواصلة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سعيها إلى تنفيذ برنامجها النووي. وبينما تواصل بعض الدول الاعتماد على الأسلحة النووية في سياساتها الأمنية، تشكل الأسلحة النووية تهديدا وجوديا للبشرية. ويزيد وجودها من خطر التصعيد غير المقصود أو سوء التقدير. ويجب أن نعرز جهودنا للقضاء على الأسلحة النووية.

وظللنا ننقل شواغلنا باستمرار إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. بيد أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بمواصلتها

متابعة برنامجها للأسلحة النووية، بما في ذلك تطويرها للقذائف باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية، تواصل تحدي مطالب المجلس المتكررة بوقف هذه الأنشطة.

أعطى الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات. السيد خوجة (البنانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام المساعد الخياري على ملاحظاته.

يجتمع مجلس الأمن مرة أخرى رداً على الاستفزازات من جانب نظام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتقع على عاتقنا مسؤولية مشتركة للتصدي لتلك الانتهاكات المستمرة والمتكررة للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن المتعددة. فالأعمال المنهورة التي تقوم بها كوريا الشمالية تزيد بشكل كبير من حدة التوترات لا في شبه الجزيرة الكورية فحسب، بل خارجها أيضاً. ويجب أن يعرف العالم أن هذه الاستفزازات لا يمكن ولا ينبغي أن تمر مرور الكرام.

ولا يمكن لمجلس الأمن أن ينتظر ببساطة وقوع كارثة وشيكة قبل أن يُظهر التزاماً حقيقياً. وتؤكد أفعال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والتقارير الواردة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية شواغلنا وتثير قلقاً أكبر. فلم تتخل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن برامجها النووية الحالية أو حتى تباطأت في تنفيذها. بل على العكس من ذلك، فقد قامت بتسريع وتيرتها، كما أوضح الأمين العام المساعد لتوه، وتعمل على تعزيز قدراتها وإمكاناتها النووية بتقنيات متطورة جديدة. وندين بشدة تلك الأعمال ونكرر، مرة أخرى، دعوتنا إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للعودة في أقرب وقت ممكن إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ومنذ بداية العام، شهدنا إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عدة قذائف تسيارية عالية التقنية، مما يهدد شبه الجزيرة الكورية والأمن الإقليمي والعالمي. وناقش اليوم التجربة الخامسة عشرة التي يجريها النظام في هذا العام - وهذه المرة لقذيفة تسيارية تُطلق من الغواصات في ٧ أيار/مايو.

والرسالة واضحة: إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ماضية في السير على الطريق الخطير الذي لا رجعة فيه صوب

ويعيد الأمين العام تأكيد التزامه بالعمل مع جميع الأطراف من أجل تحقيق السلام المستدام وإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بشكل كامل ويمكن التحقق منه. ويحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتنثال لقرارات المجلس والعودة إلى مسار الحوار والبناء على الجهود الدبلوماسية السابقة. وعلاوة على ذلك، ترحب الأمم المتحدة بالاتصال والتعاون المنتظمين بين الأطراف الرئيسية فيما يتعلق بشبه الجزيرة الكورية وتشجعهما. ونشيد بالأطراف على استعدادها للدخول في حوار مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من دون شروط مسبقة.

ويكرر الأمين العام تأكيد أهمية تلبية الاحتياجات الإنسانية الماسة للسكان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولا تزال الأمم المتحدة ملتزمة وتقف على أهبة الاستعداد، إلى جانب شركائها في المجال الإنساني، لمساعدة المحتاجين في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الذين من المرجح أن يكون ضعفهم قد ازداد منذ تفشي الجائحة وإغلاق الحدود في عام ٢٠٢٠.

ونكرر دعوتنا إلى السماح بدخول الموظفين الدوليين، بمن فيهم منسق الأمم المتحدة المقيم، وإلى السماح بدخول الإمدادات الإنسانية دون عوائق ليتسنى تنفيذ استجابة فعالة في الوقت المناسب. ونقدر أيضاً عمل الدول الأعضاء لحل مسألة القناة المصرفية للعمليات الإنسانية ونؤكد على الضرورة المتزايدة لإنجاز تلك المسألة.

أود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على أن وحدة مجلس الأمن بشأن هذه المسألة ضرورية لتخفيف حدة التوترات والتغلب على المأزق الدبلوماسي وتجنب دورة سلبية من الفعل ورد الفعل.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد الخياري على إحاطته.

وأود أن أوجه انتباه المتكلمين إلى الفقرة ٢٢ من المذكرة الرئاسية S/2017/507، التي تشجع جميع المشاركين في جلسات المجلس على

استمرار ذلك. ولم يعد يكفي المجاهرة بالرأي وإدانة النظام ودعوته إلى عكس مساره والعودة إلى المفاوضات. فثمة حاجة إلى اتخاذ إجراءات قوية وملموسة وحازمة من خلال تعزيز التدابير المتخذة ضد النظام. أما إذا ظللنا مكتوفي الأيدي، فإن كل الأمور تشير إلى أننا سنوفر فحسب مزيداً من الفرص للنظام لمواصلة تجويع شعبه وإشباع شهيته للحصول على المزيد من الأسلحة، مما يهدد العالم.

ولذلك، فإن ثمة أهمية قصوى لأن تعود جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الوقف الاختياري لإطلاق قذائف تسيرارية عابرة قارات الذي فرضته على نفسها في عام ٢٠١٨، وكذلك إلى إجراء حوار هادف دون شروط مسبقة، حتى لا يظل إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بشكل كامل وشامل ولا رجعة فيه دعوة أو رغبة، بل أن يصبح حقيقة واقعة، على النحو المتوخى في قرارات مجلس الأمن. السيدة موران (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته المفيدة جداً.

تدين أيرلندا عمليات إطلاق القذائف التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخراً. إن سلسلة عمليات الإطلاق المكثفة والتصعيدية على مدى الأشهر الستة الماضية، بما في ذلك إطلاق قذائف تسيرارية عابرة للقارات، في انتهاك لقرارات المجلس، مسألة تثير بالغ القلق ويجب وضع حد لها. وأعمال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تؤدي إلا إلى زيادة التوترات، مما يهدد السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية والمنطقة الأوسع نطاقاً. كما أنها تهدد بتقويض الهيكل العالمي لعدم الانتشار.

فمنذ أن اجتمع المجلس آخر مرة بشأن هذه المسألة (انظر S/PV.9004)، أجرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ثلاث عمليات إطلاق وأعادت تأكيد هدفها المتمثل في تعزيز الكفاءة في تشغيل أسلحتها النووية التكتيكية، فيما أعلن الرئيس كيم جونج - أون عزم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على مواصلة بناء قوات مقاتلة نووية في البلد. وفي الوقت نفسه، واصلت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أنشطتها النووية في يونغبيون بإنتاج المزيد من مخزونات

برامج الانتشار وأسلحة الدمار الشامل. وهي تهدد الآن أيضاً باستخدام الأسلحة النووية، كما أبرز الأمين العام المساعد عن حق. ويجب على الفور وقف مسار العسكرة الخطير الذي تنتهجه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والتهديدات التي تطلقها. ويجب على المجتمع الدولي - ومجلس الأمن على وجه الخصوص - أن يتصرف الآن لمنع تصاعد حدة التوترات مرة أخرى وعدم الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية، الأمر الذي ستترتب عليه عواقب وخيمة في جميع أنحاء العالم.

وبينما تهدد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية العالم بقذائفها التسيرارية وبرامجها النووية، فإنها في الوقت نفسه تقوم بتجويع سكانها لإخضاعهم. كما أنها تنفذ تهديداً كبيراً على مستوى السياسات في الفضاء الإلكتروني. فقد أظهرت تقارير إعلامية موثوقة مؤخراً أن النظام قام بالعديد من الأنشطة الإلكترونية الخبيثة لجمع المعلومات الاستخبارية وتنفيذ هجمات إلكترونية وجني دخل غير قانوني. وتستخدم الإيرادات المتأتية من تلك الأنشطة غير القانونية لتمويل جهود النظام الرامية إلى التسليح وانتشار تلك الأسلحة.

يساورنا قلق بالغ إزاء النتائج التي خلص إليها التقرير الأخير للمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الذي يتحدث عن

”سباق تسلح جديد من شأنه أن يزيد من عسكرة المنطقة ويضعف آفاق السلام ونزع السلاح النووي ويحول الموارد عن الأولويات الاجتماعية والاقتصادية“. (A/HRC/49/74، الفقرة ٦)

وهذا تذكير صارخ بأن وقت العمل قد حان.

من الواضح أن النداءات المتكررة الموجهة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لوقف استفزازاتها وانتهاكاتها للقانون الدولي باءت بالفشل. لقد نفذ الصبر ومن الضروري اتخاذ إجراءات. واختار النظام تجاهل المجلس وقراراته ونقض التزاماته. ولا بد من محاسبته على أعماله. ويسيء النظام فهم الصبر الذي يبديه المجلس ويؤدي افتقار المجلس إلى الوحدة إلى السماح بالاستفزازات. ولم يعد من الممكن

المواد الانشطارية، وكذلك في مواقع أخرى ذات صلة بالبرنامج النووي. وهذا أمر غير مقبول على الإطلاق. ويتعارض بشكل مباشر مع الشواغل التي أعرب عنها المجتمع الدولي وقرارات المجلس.

لقد التزم المجلس الصمت لفترة طويلة جدا. وفي هذا الصدد، فإن العمل الجاري من أجل التوصل إلى قرار محتمل للمجلس أمر ضروري وجدير بالترحيب. ويجب أن يكون مجلس الأمن موحدا وقويا وعازما في سياق التصدي لأعمال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولا يمكن أن يكون هناك سوى حل دبلوماسي وسلمي للمسائل المتعلقة بشبه الجزيرة الكورية. ويجب على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تفهم ذلك وأن تقبل عروض الحوار المقدمة من الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية بحسن نية ودون شروط مسبقة. ويجب على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تفي بالتزاماتها، على النحو المبين في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بالتخلي عن برنامجها للقذائف التسيارية وبرامجها النووية وغيرها من برامج أسلحة الدمار الشامل بطريقة كاملة ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها. ويجب أن تستأنف الوفاء بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وضمنات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ويجب أن توقع وتصدق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

السيدة توروبيتيش (كينيا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته وأرحب بمشاركة ممثلي جمهورية كوريا واليابان في هذه الجلسة.

ومرة أخرى، نود أن نعرب عن قلقنا العميق إزاء الحالة المتصاعدة باطراد في شبه الجزيرة الكورية. وفي هذا العام وحده، أجرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ١٥ تجربة إطلاق للقذائف باستخدام التكنولوجيا التسيارية، في انتهاك واضح لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، كانت هناك تقارير مقلقة نسبت إلى وسائل الإعلام الحكومية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن تصميم البلد على تطوير أسلحته النووية في أقصر وقت ممكن. وهذه الأعمال المتواصلة والاستفزازية تدفع المنطقة إلى سباق تسلح، مع ما يصاحب ذلك من آثار مزعزة للاستقرار وتداعيات خطيرة على السلم والأمن العالميين.

ونظرا للوضع السائد، فإن أي سوء تقدير يمكن أن يغرق شبه الجزيرة الكورية في اضطرابات مريعة. وستكون التداعيات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية العالمية الناجمة على درجة من الخطورة تفوق التصور، ولا سيما بالنسبة لبلدان الجنوب. وفي ضوء ذلك، تكرر كينيا دعوتها إلى وقف أي أعمال استفزازية أخرى في شبه الجزيرة الكورية. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على إعادة الالتزام بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والضمنات التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

والى أن تتخذ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خطوات مجدية للوفاء بالتزاماتها، يجب إنفاذ قرارات المجلس ذات الصلة ونظام الجزاءات الذي تفرضه لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) إنفاذا كاملا وفعالا. كما يجب أن نعزز جهودنا لوقف تهريب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من الجزاءات، وهو ما يمول البرامج غير القانونية للبلد ويساعد في عمليات الشراء المرتبطة بتلك البرامج.

ولا تزال أيرلندا تشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية المثيرة للجزع في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مرة أخرى على السماح للأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني بالوصول لتقييم الاحتياجات وتقديم المساعدة المناسبة في البلد. وقد سعت اللجنة المنشأة عملا

صاروخية جديدة، والتقييد بقرارات مجلس الأمن والالتزامات ذات الصلة وفقا للقانون الدولي، والعودة إلى المحادثات الدبلوماسية.

يتعين على مجلس الأمن أن يبذل قصارى جهوده لتفادي حدوث المزيد من التدهور في الأوضاع الأمنية في شبه الجزيرة الكورية، ولتجنب إلحاق ضرر أكبر ببرنامج عدم الانتشار العالمي. ونود في هذا السياق التأكيد على النقاط الثلاث التالية.

أولاً، لا بد في هذه المرحلة الحرجة أن يواصل المجتمع الدولي توجيه رسالة واضحة بشأن أهمية عدم الانتشار، وبذل جهود مكثفة لضمان الامتثال الكامل من جانب جميع الدول الأعضاء باعتباره أمراً أساسياً للحفاظ على الإنجازات التي حُققَت في العقود القليلة الماضية.

ثانياً، في ظل وجود مخاوف حيال الضرر المحتمل وقوعه على التنمية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بسبب إجراءات المجلس، بما في ذلك الجزاءات، وتأثيرها أيضاً على استقرار المنطقة، تؤكد الإمارات على استعدادها للعمل مع أعضاء المجلس وباقي الدول الأعضاء، بما في ذلك الدول المجاورة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لمعالجة الشواغل الإنسانية، مع ضمان تنفيذ المجلس لمسؤولياته المتعلقة بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين. ونناشد في هذا السياق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية استئناف الحوار مع الأطراف المعنية، حيث ستستفيد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وشعبها من عوائد اقتصادية وتنموية عديدة في حال انخراطها في عملية فعلية لنزع السلاح النووي.

ثالثاً، تشعر دولة الإمارات ببالغ القلق إزاء استمرار معاناة شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من الأوضاع الإنسانية المتردية. ونؤكد في هذا الصدد على ضرورة توجيه الموارد المحدودة لهذا البلد نحو تلبية الاحتياجات الأساسية والضرورية لشعبه. ولكي يتمكن المجتمع الدولي والأمم المتحدة من مساعدة شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإنه يتعين على الحكومة بدء حوار بناء مع مسؤولي الأمم المتحدة، بما في ذلك مع المنسق المقيم للأمم المتحدة، والسماح لهم بالعودة إلى البلد لمزاولة أنشطتهم الحيوية.

ونكرر التأكيد على أن السبيل الوحيد المقبول هو الحوار الحقيقي بدون شروط مسبقة - الحوار الذي يراعي شواغل جميع الأطراف في المنطقة وتصوراتها للتهديد. وفي هذا الصدد، تحت كينيا المجتمع الدولي، ولا سيما الدول التي لها تأثير على كلا الجانبين، على المساعدة على استئناف الجهود الدبلوماسية.

ومما يثير القلق أن الاستفزات تحدث على خلفية تدهور الحالة الإنسانية، حيث تعاني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من ثاني أسوأ موجة جفاف تواجهها منذ ٤٠ عاماً. ونشجع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على إعطاء الأولوية لاحتياجات شعبها على حساب العسكرية.

وفي غضون ذلك، ينبغي لجميع الأطراف المعنية الأخرى أن تفكر ملياً في المحنة الإنسانية لما يقرب من ١١ مليون مواطن محتاج في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وينبغي لها أن تسعى إلى ضمان ألا تؤدي أي إجراءات تتخذ إلى تفاقم معاناة الشعب البريء في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية دون داع.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة): أشكر الأمين العام المساعد السيد خالد الخياري على إحاطته القيمة. كما أرحب بمشاركة كل من جمهورية كوريا واليابان في الجلسة.

تدين دولة الإمارات قيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخراً بإجراء سلسلة جديدة من التجارب الصاروخية، بالإضافة إلى قيامها بتجارب صاروخية منذ شهر أيلول/سبتمبر الماضي، بما في ذلك ما ورد في تقارير تشير إلى قيامها بتجربة صاروخ باليستي أطلقته من غواصة في ٧ أيار/مايو الجاري، وهذا بالإضافة لإطلاق صاروخ عابر للقارات في آذار/مارس الماضي.

إن التقارير التي تشير إلى استعداد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لإجراء تجربة نووية جديدة تثير القلق. وندعو في هذا الصدد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى احترام القوانين والأعراف الدولية ذات الصلة. ونحثها على عدم إجراء أي تجارب

بكوريا الشمالية أن تسمح للعاملين في المجال الإنساني بدخول البلد من أجل إجراء تقييم مستقل للحالة الإنسانية وأن تسمح بتدفق المساعدات بحرية إلى البلد. إن استمرار كوريا الشمالية في توجيه مواردها إلى برامج الأسلحة المحظورة هو السبب في تفاقم الحالة الإنسانية المتردية في ذلك البلد.

ونؤكد من جديد تقيدينا التام بالتزامات عدم الانتشار. وندعو كوريا الشمالية إلى الامتناع عن المزيد من الاستنزافات والانخراط في حوار مجد مع الولايات المتحدة واتخاذ خطوات ملموسة نحو نزع سلاحها النووي بصورة كاملة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها.

السيد أوتشوا مارتينيس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أود بداية أن أشكر وفد بلديكم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته. ونرحب كذلك بممثلي جمهورية كوريا واليابان.

بعد مرور ما يزيد قليلا على شهر منذ اجتماعنا في هذه القاعة ذاتها بشأن مسألة إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لقذيفة تسيرانية عابرة للقارات (انظر S/PV.9004)، نعرب عن قلقنا العميق إزاء عمليات الإطلاق الأخيرة لقذائف تسيرانية، وآخرها كان يوم السبت، ٧ أيار/مايو. ويشكل ذلك استفزازا جديدا وتجاهلا واضحا لكل من قرارات مجلس الأمن والنظام المتعدد الأطراف القائم على القانون الدولي.

وتدين المكسيك عمليات إطلاق القذائف، التي تتعارض مع قرارات مجلس الأمن، فضلا عن التصريحات بشأن إمكانية استخدام الأسلحة النووية. فاستمرار إطلاق القذائف، إلى جانب تطوير برنامج عسكري نووي ذي نوايا هجومية واضحة، يعوق الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى تعزيز بيئة من الاستقرار والتعاون في شمال شرق آسيا.

وبالنظر إلى عدم وقف تطوير منظومات القذائف واحتمال استئناف الأنشطة في موقع التجارب النووية، فإن ثمة حاجة ملحة لأن يتخذ المجلس موقفا موحدا ضد أي عمل يقوض السلام والأمن الدوليين. ويبين السياق الدولي الحالي بوضوح ضرورة ألا تدخر الجهات الفاعلة ذات النفوذ، ولا سيما أعضاء المجلس، جهدا في سبيل

وختاما، يشدد بلدي على أن الامتثال للعقوبات والتفويض الكامل لقرارات مجلس الأمن من قبل كافة الدول الأعضاء، يظل ركيزة أساسية لصون الأمن والسلم الدوليين.

السيدة باربارا وودوارد (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته.

ومرة أخرى، يجتمع مجلس الأمن لإدانة إطلاق كوريا الشمالية للصواريخ الباليستية. وفي هذا العام وحده، كما سمعنا، أطلقت كوريا الشمالية ١٧ قذيفة تسيرانية، وكل منها يمثل انتهاكا لقرارات مجلس الأمن. في عام ٢٠٢١، أكمله، أجرت كوريا الشمالية ثماني تجارب صاروخية. ولذلك، ينبغي ألا نخطئ حقيقة ما تشير إليه عمليات الإطلاق الـ ١٧ تلك من تصعيد في التوتر وفي القدرات الصاروخية. وقد كانت كوريا الشمالية واضحة تماما في أنها تعترم مواصلة تطوير برامج محظورة، بما فيها القذائف التسيارية العابرة للقارات. وتشكل هذه الأعمال تهديدا للسلام والأمن الإقليميين. وتدين المملكة المتحدة إدانة قاطعة إطلاق كوريا الشمالية للقذائف التسيارية يومي ٤ و ٧ أيار/مايو.

ونحث أعضاء المجلس على مواجهة هذه الانتهاكات برد حازم وموحد. ومرة أخرى، ندعو جميع الدول الأعضاء إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن القائمة بتنفيذا كاملا. فتلك القرارات جزء أساسي من الجهود الرامية إلى كبح استمرار تطوير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للبرامج المحظورة. ونؤيد تأييدا تاما الجهود التي تقودها الولايات المتحدة لتحديث الجزاءات في سياق التهديد المتطور الذي تشكله تصرفات كوريا الشمالية.

ويساورنا قلق خاص إزاء النشاط السيبراني لكوريا الشمالية، والذي تتهرب من خلاله من الجزاءات وتجمع الأموال لدعم برامجها النووية وبرامجها للقذائف التسيارية. ويشمل ذلك سرقة جهات فاعلة سيبرانية كورية شمالية لعملات مشفرة بقيمة ٦٢٠ مليون دولار مؤخرا. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل معا للكشف عن هذه الأنشطة والتخفيف من حدتها ومحاسبة من ينفذون أنشطة سيبرانية خبيثة.

إن جزاءات مجلس الأمن لا تستهدف شعب كوريا الشمالية، ونحن نؤيد تماما تقديم الدعم الإنساني إلى الفئات الأضعف. ونهيب

أسلحة نووية تكتيكية حديثة جدا ورؤوس حربية انسيابية تفوق سرعتها سرعة الصوت وقذائف متعددة الرؤوس. وإنجازاتها وإعلاناتها طوال هذا العام تؤكد فحسب ما قيل بالفعل، لكننا ربما لم نكن نريد أن نسمع. ولو كنا استمعنا، بوصفنا مجلس الأمن، إلى الرسالة التي وجهتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مرارا وتكرارا، لما تمكنا بالتأكيد من الاستجابة. فصمت المجلس إزاء الانتهاكات المتتالية لقراراته يصم الأذان.

وغني عن القول إن البرازيل تدين إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لقذيفة تسيرية مرة أخرى. ولم أعد أحصي عدد المرات التي قال فيها وفد بلدي ذلك خلال الشهور القليلة منذ بدء عضويتنا في المجلس. وقد أدان جميع أعضاء المجلس - وأكرر جميع أعضاء المجلس - بشكل فردي انتهاكات كوريا الشمالية، ولكن أيا من تلك الإدانات الفردية لا تهم إذا لم يتمكن مجلس الأمن من التكلم بصوت واحد.

لقد حان الوقت لأن يتخذ المجلس إجراءات قوية وموحدة ردا على استقرازاات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فلن يؤدي التزام الصمت في وجه هذا الضجيج الكبير إلا إلى تعزيز حجج من يهتمون المجلس بأنه لم يعد قادرا على الاضطلاع بالمهام الموكلة إليه. والصمت في الحالة الراهنة يعني انعدام الأهمية، ولا يمكن للجهاز الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، عن صون السلام والأمن الدوليين أن يبدو بلا أهمية.

السيد رافندران (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، السيدة الرئيسة، على عقد هذه الجلسة اليوم.

وأشكر الأمين العام المساعد خالد الخياري على إحاطته بشأن آخر التطورات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وأرحب بمشاركة ممثلي اليابان وجمهورية كوريا في جلسة اليوم.

تحيط الهند علما بالتقارير التي تفيد بقيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بإطلاق قذائف، بما في ذلك آخر عملية إطلاق في ٧ أيار/مايو، والتي تأتي في أعقاب إطلاقها قذيفة تسيرية عابرة للقارات

وقف التصعيد، بما في ذلك في مختلف الصيغ التي يتوخاها النظام المتعدد الأطراف.

أختتم بياني بالإشارة إلى أن التهديد باستخدام الأسلحة النووية يزداد بشكل كبير من خطر وقوع حوادث أو أخطاء في التقدير ويشجع على الانتشار. ولذلك، ندعو إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس ونشدد على ضرورة إجراء حوار مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يفرضي إلى إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بصورة كاملة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها. ونشدد مرة أخرى على الحتمية المطلقة التي لا يمكننا، ولا يجب، أن نغفل عنها، ألا وهي إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

السيد كوستا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أتوجه بالشكر إلى الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته.

في ١٧ نيسان/أبريل، أعلنت وسائل الإعلام الحكومية الكورية الشمالية عن تجربة "نوع جديد من الأسلحة التكتيكية الموجهة". وفي البيان نفسه، أشادت وكالة الأنباء الرسمية بهذا السلاح مشيرة إلى أنه يحسن بشكل جذري القوة النارية لوحدة المدفعية الطويلة المدى في الخطوط الأمامية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ويعزز كفاءة تشغيل الأسلحة النووية التكتيكية، وبالتالي تحقيق الهدف الأساسي المتمثل في تأمين رادع الحرب المحدد في المؤتمر الثامن لحزب العمال الكوري.

وبعد ذلك بأسبوع، وخلال استعراض للاحتفال بالذكرى السنوية التسعين لإنشاء الجيش الشعبي الكوري، أعلنت القيادة الكورية الشمالية أن الأسلحة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية "لا يمكن أبدا أن تقتصر مهمتها على ردع الحرب فحسب" إذا كان هناك تهديد متصور لوطنها. وعقب ذلك البيان، أطلقت القذائف التسيارية يومي ٤ و ٧ أيار/مايو.

ولا يمكن أن تكون رسالة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى المجتمع الدولي أكثر وضوحا. فخلال المؤتمر الثامن لحزب العمال الكوري، أعلنت القيادة الكورية الشمالية بالفعل عن نواياها لتطوير

إن ما أُبلغ عنه من اعتزام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التعجيل بتطوير قدراتها النووية "بأعلى وتيرة ممكنة"، فضلا عن تهديدها باستخدام الأسلحة النووية إذا تعرضت مصالحها الوطنية للخطر، أمران يثيران قلقا بالغاً ويتعارضان مع التزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي تقتضي من جميع الدول الأعضاء أن تكون محبة للسلام.

وتداعيات هذا التطور الجديد على السلام والأمن الدوليين، بما في ذلك على الجيران المباشرين لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، خطيرة للغاية ولذلك يجب على المجلس أن يسلم بتلك الحقيقة وأن يتصرف بطريقة موحدة لدعوة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى اتخاذ خطوات ملموسة وفورية وعاجلة لتهدئة التوترات في شبه الجزيرة الكورية.

وتكرر غانا دعوتها إلى استئناف الحوار البناء وذي المصادقية بين الأطراف المعنية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بغية إيجاد حل دائم وشامل وسلمي للمسائل في شبه الجزيرة الكورية بطريقة تعترف بالشواغل الأمنية الإقليمية والعالمية، فضلا عن شواغل الأطراف.

ونحث الولايات المتحدة، في ذلك الصدد، على مواصلة عرضها لإجراء حوار مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من دون شروط مسبقة وبطريقة تكون واضحة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على قبول العرض بحسن نية ودعم لقضية السلام.

وتجدر الإشارة إلى أنه في حين أن التوترات في شبه الجزيرة الكورية مرتفعة، فإن الحالة الإنسانية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تظل متردية. وتنتهي غانا على المجلس واللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) لنهجهما الاستباقي لمعالجة الحالة الإنسانية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في سياق الاستثناءات من نظام الجزاءات القائم، وتدعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى تبسيط عملياتها الداخلية بغية التمكين من إيصال الإمدادات الطبية وغيرها من الإمدادات الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها إلى شعب البلد.

في آذار/مارس وعمليات إطلاق متتالية أخرى. وتشكل عمليات الإطلاق هذه انتهاكا لقرارات مجلس الأمن بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتؤثر على السلام والأمن في المنطقة وخارجها. وندعو إلى التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وترى الهند كذلك أن هناك حاجة ملحة إلى التصدي لانتشار التكنولوجيات النووية وتكنولوجيات القذائف المتصلة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في منطقتنا. فلهذه الروابط أثر سلبي على السلام والأمن في المنطقة، بما في ذلك على الهند. وأود أن أعيد تأكيد موقفنا الثابت هنا بأن الهند تؤيد الحوار كوسيلة لحل المسائل في شبه الجزيرة الكورية. أخيرا، تعيد الهند تأكيد دعمها المستمر لجهود إخلاء المنطقة من الأسلحة النووية بغية تحقيق السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية.

لقد اجتمع المجلس عدة مرات منذ بداية العام لمناقشة سلسلة عمليات إطلاق القذائف التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي ذلك السياق، دعونا في وقت سابق إلى استكمال تقرير فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) عن عمليات الإطلاق تلك، في سياق قرارات مجلس الأمن. وننتظر ذلك التقرير في أقرب وقت ممكن.

السيد أغيمان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): بدوري أيضا، أشكركم، السيدة الرئيسة، على عقد جلسة اليوم المفتوحة بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. كما أشكر الأمين العام المساعد خالد محمد الخياري على الإحاطة التي قدمها لمجلس الأمن.

بينما تركز اهتمام المجلس على أماكن أخرى في الأسابيع الأخيرة، زادت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية زيادة كبيرة في وتيرة القذائف التي تطلقها وأنواعها. وكان إطلاق يوم السبت الماضي هو الخامس عشر خلال هذا العام وحده. ولذلك، يساور غانا قلق بالغ إزاء عملية الإطلاق الأخيرة وعمليات الإطلاق الأخرى التي سبقتها والتي تشكل جميعها انتهاكا صارخا للالتزامات الدولية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، على النحو المعبر عنه في قرارات متعددة لمجلس الأمن.

إن الحالة مثيرة جدا للقلق. ويجب على المجلس أن يتصرف وأن يدين بالإجماع ذلك الاستفزاز الجديد. وسيشكل عدم القيام بأي شيء خطرا كبيرا على الاستقرار الإقليمي والهيكل الدولي لعدم الانتشار. وفي ضوء تلك الاستفزات المتكررة، نؤيد الجهود الرامية إلى كفالة استجابة المجلس في انسجام تام. ويدعو البعض إلى تخفيف الجزاءات، وهو أمر لن يكون له معنى في السياق الحالي. وبدلا من ذلك، يجب علينا فرض جزاءات أكثر صرامة وتحديث نظام الجزاءات، بما في ذلك في مجالات جديدة مثل المجال السيبراني، تمكن كوريا الشمالية من تمويل برامجها.

وتحث فرنسا كوريا الشمالية على بدء عملية التفكير الكامل والقابل للتحقق منه والذي لا رجعة فيه لأسلحتها للدمار الشامل وبرامجها للقذائف التسيارية. وندعو أيضا إلى استئناف الحوار. ويجب إشراك جميع الجهات الفاعلة في المنطقة. ويجب على كوريا الشمالية أن تقبل المقترحات المقدمة في ذلك الصدد.

أخيرا، تعرب فرنسا عن قلقها إزاء الحالة الإنسانية. غير أننا نذكر كذلك بأن هناك استثناءات تعمل بشكل مثالي في إطار نظام الجزاءات. ونأسف عميق الأسف لأن النظام الكوري الشمالي يواصل تطوير برامجها للانتشار على حساب شعبه.

السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية): إن التوترات مرتفعة حاليا في شبه الجزيرة الكورية واحتمالات التصعيد تبعث على القلق. وتدعو الصين جميع الأطراف إلى التزام الهدوء وضبط النفس وإلى مواصلة السير على طريق الحوار والتشاور وتجنب أي عمل قد يؤدي إلى تفاقم التوترات وإلى سوء في التقدير.

ونؤيد تأييدا صادقا تحسين العلاقات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا وتعزيز المصالحة والتعاون. وننتطلع إلى تحقيق انفراج وتطورات إيجابية في الحالة في شبه الجزيرة الكورية.

وينبغي النظر إلى مسألة شبه الجزيرة الكورية من منظور تاريخي وشامل بغية فهم أسباب ونتائج المسألة قيد النظر. فبعد عام ٢٠١٨، كان هناك خفض عام للتصعيد في الوضع في شبه الجزيرة الكورية.

ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كذلك على السماح لوكالات الأمم المتحدة العاملة في مجال الأنشطة الإنسانية بالعودة إلى البلد. ونؤيد الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لإعادة إنشاء قنوات مصرفية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونأمل أن يتمكن المجلس والأطراف الأخرى ذات الصلة من التصرف بطريقة تحافظ على السلام، فيما تكفل في الوقت نفسه تلبية الاحتياجات الإنسانية لشعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد الخياري على إحاطته.

تدين فرنسا بأشد العبارات إطلاق كوريا الشمالية القذيفة التسيارية التي سقطت في البحر في ٧ أيار/مايو. إن تلك التجربة، وهي الخامسة عشرة منذ بداية العام، تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين. وهي انتهاك آخر غير مقبول لقرارات مجلس الأمن.

إن تجارب القذائف التسيارية أمر مقلق جدا. ومما يؤسف له أنها تتماشى مع الطموحات المعلنة للنظام الكوري الشمالي على مدى الأشهر القليلة الماضية. فنحن نعلم أن كوريا الشمالية تسعى إلى امتلاك عنصر بحري موثوق به في المحيط وتحقيق قدرة على توجيه ضربة ثانية. وتحقيقا لتلك الغاية، تقوم بتطوير غواصات أكثر حداثة وإجراء بحوث عن الدفع النووي وتنويع منظوماتها لإطلاق الأسلحة.

ويظل التصعيد مستمرا. فقد أنهت كوريا الشمالية وقفها الاختياري بإطلاق قذيفة تسيارية عابرة للقارات في ٢٤ آذار/مارس. وأجرت، منذ ذلك الحين، ثلاث تجارب إضافية للقذائف التسيارية، ولا سيما تجربة أجريت في ١٦ نيسان/أبريل استهدفت تطوير قدرتها النووية التكتيكية. وقبل بضعة أيام فقط، أعلن الزعيم الكوري الشمالي أن الأسلحة النووية لن تكون مجرد رادع بل يمكن أن تخدم غرضا ثانيا إذا تعرضت مصالحها الرئيسية للتهديد. وفي الوقت نفسه، تستمر الأنشطة في موقع بونغغي - ري للتجارب، وهناك كل الأسباب التي تدعو للاعتقاد بأن كوريا الشمالية يمكن أن تجري تجربة نووية أخرى في غضون أسابيع أو حتى أيام.

تخدم دائما الهدف العام المتمثل في التوصل إلى تسوية سياسية. إن مساواة الجزاءات بالجهود الدبلوماسية أو استخدامها لتحل محلها يشبه وضع الأمر في غير محله ولن يحقق النتائج المرجوة.

وعلى الرغم من أن الجزاءات كان لها بالفعل أثر إنساني سلبي وأسفرت عن أضرار جانبية في بلدان أخرى، فإن البلدان المعنية لا تزال في حالة إنكار تام، وهو ما لا يتسق مع استنتاجات مختلف الوكالات الإنسانية الدولية وفريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦).

وفي الواقع، واستجابة للحالة الراهنة، قدمت الصين وعدد من أعضاء المجلس مقترحات معقولة لاستكشاف سبل اتخاذ إجراءات صارمة وتشجيع التوصل إلى حل سياسي لمسألة شبه الجزيرة الكورية بطريقة تحظى على أفضل وجه بتوافق آراء أعضاء المجلس. ومشروع القرار الذي اقترحه الصين وروسيا تمت صياغته أيضا لذلك الغرض.

ومما يؤسف له أن الولايات المتحدة غضت الطرف عن المقترحات المعقولة التي قدمتها الصين وغيرها من أعضاء المجلس، ولا تزال مفتونة بشكل خرافي بالقوة السحرية للجزاءات. ونرى أنه إذا غيرت الولايات المتحدة موقفها السليبي، فسيكون من الممكن لأعضاء المجلس التوصل إلى توافق في الآراء. ونأمل أن ينظر أعضاء المجلس بجدية في مشروع القرار الروسي - الصيني المشترك.

ونظرا لقرب الصين من شبه الجزيرة الكورية، فإنها تشعر بقلق بالغ إزاء الحالة هناك، وأصرت دائما على صون سلامها واستقرارها ونزع سلاحها النووي، وكذلك على حل المشاكل عن طريق الحوار والتشاور. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى إعطاء الأولوية للسلام والاستقرار الشاملين في شبه الجزيرة الكورية، والتقيد بنهج الحوار والتشاور، والتوصل إلى حلول توفيقية، واستئناف الحوار المجدي في وقت مبكر، واستكشاف سبل فعالة لحل الشواغل المشروعة لجميع الأطراف بطريقة متوازنة.

ويساور الصين قلق بالغ إزاء العديد من التطورات السلبية التي وقعت مؤخرا. وتدعو بعض البلدان إلى نزع الأسلحة النووية

واتخذت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سلسلة من التدابير لنزع الأسلحة النووية وتخفيف حدة الحالة. واجتمع زعيما جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة شخصيا في سنغافورة وتوصلا إلى توافق هام في الآراء بشأن إنشاء مرحلة جديدة في العلاقات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة لبناء آلية سلام والنهوض بعملية نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية.

ومما يؤسف له أن الولايات المتحدة تراجعت فيما بعد عن موقفها ولم ترد بالمثل على المبادرات الإيجابية التي اتخذتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وفقا لمبدأ "إجراء مقابل إجراء"، مما أدى إلى مأزق مستعصٍ في المحادثات بين البلدين، وزاد من انعدام الثقة المتبادل بينهما وأوقف عملية نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية.

والدخول في حوار وتشاور هو السبيل الصحيح الوحيد لحل مسألة شبه الجزيرة الكورية. والولايات المتحدة طرف مباشر في مسألة شبه الجزيرة الكورية وتحمل مفتاح كسر الجمود. وبناء على ذلك، ينبغي لها أن تتخذ إجراءات ملموسة لمعالجة الشواغل المعقولة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية معالجة بناءة وتهيئة الظروف اللازمة لاستئناف الحوار في وقت مبكر.

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة تدعي شفهيًا أنها مستعدة للدخول في حوار غير مشروط، فإنه عندما يتعلق الأمر بالإجراءات فإنها تواصل تشديد الجزاءات وممارسة الضغط، وهو أمر من الواضح أنه غير بناء. ويركز مشروع القرار الجديد الذي اقترحه الولايات المتحدة، استنادا إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، على تعزيز الجزاءات، وهي ليست طريقة مناسبة لمعالجة الحالة الراهنة في شبه الجزيرة الكورية.

وعلى مر السنين، اتخذ مجلس الأمن العديد من القرارات بشأن مسألة شبه الجزيرة الكورية، التي لئن كانت تأذن بالجزاءات، فإنها ركزت أيضا على الحاجة إلى إيجاد حل سلمي وسياسي ودبلوماسي للمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية. وجميعها تستحق اهتمامنا على قدم المساواة. والجزاءات ليست سوى وسيلة لتحقيق غاية وينبغي أن

ومما يؤسف له أن المجلس لم يقم، حتى الآن، إلا بتشديد الجزاءات، بينما تجاهل الإشارات الإيجابية الواردة من كوريا الشمالية. وفي ذلك الصدد، فإن التطورات الراهنة ليست سوى نتيجة لقصر نظر بعض الزملاء الحاضرين هنا غير المستعدين لتجاوز حدود النموذج القائم على الجزاءات، الذي لم يتمكن منذ سنوات عديدة من ضمان الأمن في المنطقة. ولم نرَ منهم أي مبادرات أخرى قابلة للتطبيق.

ونعتقد أيضاً أن زيادة تعزيز الجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تتجاوز نطاق التدابير اللازمة لقطع قنوات تمويل برامج القذائف النووية وتعريض شعب كوريا الشمالية لاضطرابات اجتماعية واقتصادية وإنسانية غير مقبولة.

ونود تذكير زملائنا الأمريكيين بأن المفاوضات طريق ذو اتجاهين. ولا جدوى من توقع أن تنزع بيونغ يانغ سلاحها دون شروط تحت تهديد تشديد الجزاءات، بينما لا تتلقى في المقابل إلا وعوداً جوفاء كضمانات. إن إنشاء تحالفات عسكرية جديدة في المنطقة، مثل الاتفاق الأمني الثلاثي فيما بين أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، يُلقي بظلال من الشك الشديد على النوايا الحسنة لتلك البلدان، بما في ذلك من وجهة نظر بيونغ يانغ، ولا يساعد على تعزيز الحوار. وينبغي استخدام المؤسسات والآليات التابعة للأمم المتحدة ومجلس الأمن لدعم عمليات التسوية والحوار بين الكوريتين، وينبغي ألا تكون عقبة أمامها. عندئذ فقط سنتمكن من معالجة الحل الفعال للمشاكل التي تراكمت في المنطقة، بما في ذلك المسألة النووية، على أساس الحوار والاتفاقات المقبولة من الطرفين. ولن تحقق الجزاءات والضغط ذلك.

ومما زاد من الاستياء أيضاً ما يسمى بالجزاءات الثانوية المستقلة المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ودول أخرى التي فرضتها واشنطن وحلفاؤها، تحايلاً على جزاءات مجلس الأمن وإضافة إليها. إن الجزاءات الانفرادية، بمخالفتها لمعايير وقواعد التجارة الدولية، لا تقوض سيادة الدول الأعضاء ومصالحها المشروعة فحسب، بل تقوض أيضاً سلامة الجزاءات التي وافق عليها مجلس الأمن.

من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بينما تشجع هي نفسها التعاون بشأن الغواصات النووية، التي تنطوي على مخاطر جسيمة للانتشار النووي. وتعرب بعض البلدان عن قلقها إزاء التطور العسكري لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بينما تقوم في الوقت نفسه بتطوير منظوماتها في مجال الأسلحة الهجومية، من قبيل منظومات الأسلحة التي تفوق سرعتها سرعة الصوت، وذلك بكثير من الضجة. بل إن أحد السياسيين في بلد معين معني ذهب إلى حد الدعوة علناً إلى مناقشة تقاسم الأسلحة النووية بذريعة التصدي للتهديدات الأمنية.

إن مبادرة الصين الأمنية العالمية دليل هام لحل مسألة شبه الجزيرة الكورية. والأمن غير قابل للتجزئة. ولا يمكن أن يستند أمن بلد ما إلى انعدام أمن بلد آخر، وهو مفهوم ينطبق في كل مكان وزمان. وتدعو الصين مرة أخرى جميع الأطراف المعنية إلى أن تتمسك معا بالسلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية وأن تحافظ عليهما، وأن تعمل معا لتعزيز إنشاء آلية للسلام وعملية نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية، وأن تضطلع بدور بناء لتحقيق تلك الغاية.

السيدة إيفستينغيفا (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية): تعارض روسيا أي نشاط عسكري يهدد أمن شبه الجزيرة الكورية ودول شمال شرق آسيا. ونحن مقتنعون بأن السعي إلى حلول سياسية ودبلوماسية مقبولة من الطرفين هو السبيل الوحيد لحل المسائل المتعلقة بشبه الجزيرة الكورية سلمياً وإنشاء آليات أمنية مستقرة في شمال شرق آسيا. وينبغي أن يكون ذلك هدفنا الرئيسي، الذي سيمكّن، بمجرد تحقيقه، من تطبيع الحالة في المنطقة.

ونشير مع الأسف إلى أن مجلس الأمن لم يتمكن من الاستجابة، على مدى السنوات الأربع الماضية، لتفكيك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لموقع تجاربها النووية، وكذلك لامتناع بيونغ يانغ للوقوف الاختياري للتجارب النووية وإطلاق القذائف التسيارية العابرة للقارات. وقد أعرب المجلس، في كل قرار من القرارات بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التي اتخذت منذ عام ٢٠٠٦، عن استعداده لاستعراض القيود رهناً بمستوى امتثال بيونغ يانغ لأحكام الوثائق ذات الصلة.

إلى تفاقم التوترات وإلى تقويض الهدف المشترك المتمثل في تحقيق السلام والتعايش السلمي في شبه الجزيرة الكورية وإخلائها من الأسلحة النووية. ويحث بلدي الأطراف على تفعيل القنوات الدبلوماسية بحسن نية بغية المضي قدما في المناقشات بشأن هذه المسألة.

تخضع كوريا الشمالية لأشد وأشمل نظام جزاءات. ومع ذلك، لا يبدو أن لتلك التدابير القسرية أثر على استمرار البرنامج النووي للبلاد. وعلاوة على ذلك، فإن الحالة الإنسانية تبعث على القلق الشديد. وأود أن أختتم ببيان بالتأكيد على الحاجة الملحة إلى استئناف المفاوضات لإيجاد حل قابل للتطبيق لصالح شعب كوريا الشمالية والأمن في شبه الجزيرة الكورية. وندعو جميع الأطراف إلى الدخول في مفاوضات دبلوماسية، استنادا إلى خريطة الطريق التي وضعت في عام ٢٠١٧.

السيدة هايمرباك (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته المفيدة وأرحب بحضور ممثلي جمهورية كوريا واليابان في مجلس الأمن.

تدين النرويج بشدة عمليات إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للقذائف التسيارية، بما في ذلك مؤخرا في ٤ و ٧ أيار/مايو. ويساورنا قلق عميق إزاء القدرات المتزايدة التي أظهرها النمط المكثف لعمليات الإطلاق تلك. ويشكل استمرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تطوير الأسلحة النووية والقذائف التسيارية تهديدا مباشرا للسلام والأمن الإقليميين والدوليين وانتهاكا لعدة قرارات لمجلس الأمن.

ويبين التقرير النهائي لفريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار ١٨٧٤ (٢٠٠٩) (انظر S/2022/132) التزام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المستمر وعلى مستوى رفيع بتطوير برنامجها للقذائف التسيارية. ويتمثل عامل محوري في قدرة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على ترجمة ذلك العزم إلى عمل في قدرتها على تمويل وشراء المواد والتكنولوجيا اللازمة لبرامجها غير المشروعة لأسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك من خلال الوسائل السيبرانية.

ومن غير المقبول محاولة تكريس تلك الجزاءات من خلال سلطة مجلس الأمن أو سلطة لجنته المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦). وفي ذلك الصدد، ندعو الجميع إلى ممارسة ضبط النفس ونؤكد من جديد على الاستعداد العملي لاستئناف الحوار تمشيا مع الاتفاقات والالتزامات السابقة.

ولا يزال مشروع القرار السياسي الإنساني الروسي - الصيني معروضا على المجلس ويمكن أن يشجع الأطراف على تكثيف جهودها التفاوضية. وفي الوقت نفسه، نود أن نشير إلى أن عدم إحراز تقدم على المسار السياسي، وهو تقدم كان يمكن ضمانه باعتماد مشروع القرار الذي ذكرته، يهدد بزيادة التوترات في شبه الجزيرة الكورية، كما كان الحال للأسف في الأشهر الأخيرة.

السيدة كومبي ميسامبو (غابون) (تكلمت بالفرنسية): أشكر السيد الخياري على إحاطته وأرحب بمشاركة الممثلين الدائمين لكوريا واليابان في هذه الجلسة.

إننا نجتمع بعد ظهر هذا اليوم لأن كوريا الشمالية نفذت عملية إطلاق قذيفة أخرى في ٧ أيار/مايو. وتؤكد عملية إطلاق القذيفة هذه، وهي الخامسة عشرة منذ بداية العام، وجود تصعيد من حيث وتيرة إطلاق القذائف ونوعها. وفي سياق أمني عالمي متوتر للغاية، يزيد هذا الإطلاق الخامس عشر من حجم التهديد المحتمل للسلام والأمن، ليس في شبه الجزيرة الكورية فحسب، بل أيضا على الصعيد العالمي. ويدين بلدي إطلاق القذائف. ويساورنا قلق عميق إزاء إعلانات كوريا الشمالية الأخيرة عن رغبتها في التعجيل بتطوير قدراتها النووية. ويساورنا القلق كذلك إزاء الاتجاه نحو التقليل من شأن التهديد النووي في الأشهر الأخيرة، وهو ما لا يبشر بالخير بالنسبة للسلام والأمن الجماعيين.

ومع ذلك، ولأن الخطر النووي وشيك على وجه التحديد، يجب على الأطراف المتفاوضة مضاعفة جهودها والتخلي بالجرأة في إعادة كوريا الشمالية إلى طاولة المحادثات. وفي ذلك الصدد، نحث الأطراف على وقف التصعيد والامتناع عن أي خطاب يمكن أن يؤدي

إن الولايات المتحدة تدين بشدة عمليات إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للقذائف التسيارية في ١٦ نيسان/أبريل و ٤ أيار/مايو و ٧ أيار/مايو، والتي لم تكن سوى الأحداث في سلسلة من عمليات إطلاق القذائف التسيارية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الأشهر الأخيرة، وكل منها انتهاك صارخ للعديد من قرارات مجلس الأمن.

وقد أجرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ١٧ عملية إطلاق لقذائف تسيارية خلال هذا العام وحده، ويجب أن أكرر هذا العدد لأنني سمعت أرقاماً مختلفة في القاعة اليوم. وكانت ثلاث منها على الأقل لقذائف تسيارية عابرة للقارات؛ وواحدة لقذيفة تسيارية متوسط المدى؛ واثنان لما تسمى بالأسلحة التي تفوق سرعتها سرعة الصوت. ووصفت اثنان بأنهما لنوع جديد من القذائف للأسلحة النووية التكتيكية. وتقوم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أيضاً بإعادة بناء موقع تجاربها النووية استعداداً لإجراء تجربة نووية سابعة.

وتنتهك كل عمليات إطلاق القذائف التسيارية تلك، فضلاً عن التجربة النووية، قرارات مجلس الأمن. وهي تشكل تهديدات للأمن الإقليمي والدولي وترمي إلى تقويض النظام العالمي لعدم الانتشار.

وينبغي لمجلس الأمن ألا يقبل بذلك، ولكنه التزم الصمت لأن عضوين في المجلس قالوا إن ضبط النفس في المجلس سيشرح بطريقة أو بأخرى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التوقف عن التصعيد والجلوس بدلاً من ذلك إلى طاولة المفاوضات. ومن الواضح أن الصمت وضبط النفس لم ينجحاً. والواقع أن العكس هو الذي حدث: فبينما ظل مجلس الأمن صامتا، تواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التصعيد بعمليات إطلاق متكررة وخطاب تهديدي.

فلنكن واضحين: إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تضطلع بأنشطتها بصورة دفاعية رداً على سلوك تهديدي. وتهدد تلك الحملة غير المبررة التي بدأت بمبادرة ذاتية لإطلاق القذائف التسيارية جيرانها وتحاول تقويض المجلس. والواقع أن كيم جونج أون دعا في ٢٥ نيسان/أبريل إلى تطوير القوات النووية لدولته بأسرع

وتقع على عاتق المجلس مسؤولية النظر في اتخاذ الإجراءات المناسبة. وما زلنا نحث حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتثال الكامل لالتزاماتها الدولية وعكس مسارها والانضمام من جديد إلى النظام الدولي لعدم الانتشار من خلال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وضمائمات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن المسار الحالي لا يهدد السلام والأمن الدوليين فحسب، بل يؤدي أيضاً إلى تفاقم الحالة الاقتصادية والإنسانية وحالة حقوق الإنسان المتدهورتين أصلاً داخل البلد. ونشعر بالإحباط الشديد لرؤية الحكومة تواصل توجيه مواردها نحو تطوير الأسلحة بدلاً من توجيهها نحو توفير الإسكان والغذاء واللقاحات التي يحتاجها شعبها بشدة.

وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى إنهاء حصارها الذي فرضته على نفسها والسماح للأمم المتحدة ومنسقتها المقيم، فضلاً عن المنظمات الدولية الأخرى، بالعودة إلى البلد واستئناف عملها الإنساني.

كما ندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الاستجابة لعروض الحوار المتكررة واتخاذ خطوات ملموسة للتخلي عن برامجها لأسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية بطريقة كاملة ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها.

إننا بحاجة الآن أكثر من أي وقت مضى إلى أن يظهر المجلس وحدته. وفي عام ٢٠١٧، أعرب المجلس الموحد عن تصميمه على اتخاذ مزيد من التدابير الهامة في حال قيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بعملية إطلاق أو تجربة نووية أخرى. ولذلك، نرحب بجهود الولايات المتحدة للتصدي لانتهاكات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المستمرة للقرار.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية.

أشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته وأرحب بزميلينا من جمهورية كوريا واليابان في جلستنا اليوم.

غير القانوني وإرسال إشارة إلى جميع القائمين على نشر الأسلحة، ما فتئت الولايات المتحدة تتفاوض مع زملائنا أعضاء المجلس بشأن مشروع قرار جديد بموجب الفصل السابع.

وأنا ممتن جدا لزملائي أعضاء المجلس الذين تعاملوا مع هذه المسألة بنفس الجدية مثلنا وشاركوا بشكل بناء في المفاوضات. إننا نقرب الآن من نهاية المفاوضات بشأن مشروع القرار الذي اقترحتة الولايات المتحدة، ولا يمكننا الانتظار حتى تقوم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأعمال استنزائية غير قانونية وخطيرة إضافية كإجراء تجربة نووية.

ونحن بحاجة إلى أن نتكلم بصوت عال الآن، بصوت قوي وموحد، في إدانة سلوك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويتعين علينا أن نتحرك الآن لتقييد أي تطورات أخرى غير قانونية قبل فوات الأوان. ونشجع جميع أعضاء المجلس على تأييد مشروع قرارنا المقترح وإظهار أن مجلس الأمن سيرد على التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان والانتهاكات الصارخة لقراراته.

هذه ليست مسألة ثنائية. ولا هي إقليمية. إنها قضية عالمية. فجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تختبر قدرات يمكن أن تهدد جميع أعضاء المجلس وكل دولة عضو في الأمم المتحدة، بما في ذلك الدول التي تقدم لها الحماية. الأمر يتعلق بمسؤوليتنا الجماعية عن منع انتشار أسلحة الدمار الشامل. لقد أنشئ هذا المجلس خصوصاً للرد على هذه الأنواع من التهديدات العالمية التي تشكلها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للعالم. وأشجع جميع الدول الأعضاء على الانضمام إلينا في إدانة هذا السلوك الخطير وغير القانوني واعتماد الإجراءات التي تمنع حدوث الأسوأ.

ورداً على الاقتراح الصيني والروسي بمشروع قرار يستند إلى تقييمهما بأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تبدي حسن النية من خلال الوقف الاختياري، على حد فهمهما، للقذائف التسيارية المتوسطة المدى والقذائف التسيارية العابرة للقارات والتجارب النووية، فإن مشروع القرار غير مناسب حقا في الوقت الراهن. وقد برهنت جمهورية كوريا

ما يمكن. وهذا يثبت كذلك أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تستجيب لصمت المجلس بضبط النفس أو حسن النية.

وترى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن المجلس اعتاد أن يستجيب بعواقب حقيقية ولكنه لم يعد يفعل ذلك. ومن ثم، فإنها تفسر صمت المجلس على أنه يعني أنها لن تواجه عواقب في المستقبل وترى في صمتنا إذنا بمواصلة مسارها المعلن. وقد حان الوقت للتوقف عن تقديم إذن ضمني والبدء في اتخاذ إجراء.

ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بحل دبلوماسي. وقلنا ذلك مرارا وتكرارا. ونأمل أن تقبل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عروضنا المتكررة للحوار. وطلبنا أيضا ممن يتكلمون بشكل دوري مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن يشجعوها على الانخراط في الدبلوماسية. وفي غضون ذلك، تقع على عاتقنا مسؤولية الرد على السلوك غير القانوني لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونظام الجزاءات كان فعالا في إبطاء تقدم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في مجال أسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية. ولكن كل نظام جزاءات يتطلب استمرار التحديث والتركيز المستمر على التنفيذ لكي يتكامل بالنجاح. وقد مضى وقت طويل منذ تحديثنا لهذا النظام.

ومما يؤسف له أنه طوال السنوات الأربع الماضية، عرقل عضوان أي محاولة لإنفاذ وتحديث قائمة الجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مما مكن لها من القيام بعمل غير قانوني. وفي القرار ٢٣٩٧ (٢٠١٧)، التزم مجلس الأمن باتخاذ إجراءات لزيادة تقييد تصدير النفط إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إذا ما قام ذلك البلد بإطلاق منظومات للقذائف التسيارية قادرة على الوصول إلى نطاقات عابرة للقارات.

وبمعرفة تامة بذلك الحكم، استمرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بإطلاق ما لا يقل عن ثلاثة قذائف تسيارية عابرة للقارات هذا العام. وإذا أردنا أن يكون لكلمات مجلس الأمن جدوى، لا يمكن أن نبقي صامتين أكثر من ذلك. وتحقيقاً لتلك الغاية، وبغية زيادة تقييد قدرة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على المضي قدماً ببرنامجه

في آخر جلسة مفتوحة عقدها مجلس الأمن رداً على إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للقذائف التسيارية العابرة للقارات، في آذار/مارس (انظر S/PV.9004)، حث وفدي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على اختيار طريق المشاركة والتعاون بدلاً من المواجهة والتصعيد. وفي ذلك الوقت، حث جميع أعضاء المجلس تقريباً جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على وقف أعمالها الاستفزازية. مع ذلك، وعلى الرغم من نداءات المجتمع الدولي، اختارت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مواصلة زعزعة استقرار المنطقة.

إن جمهورية كوريا تدين بأشد العبارات إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخرًا للقذائف التسيارية العابرة للقارات، الأمر الذي يشكل انتهاكاً صارخاً لقرارات مجلس الأمن المتعددة. فهي تشكل تهديداً كبيراً لشبه الجزيرة الكورية والمنطقة والمجتمع الدولي، كما أنها تشكل تحدياً خطيراً للنظام العالمي لعدم الانتشار. وتدل عمليات الإطلاق هذه مرة أخرى على تجاهل بيونغ يانغ التام للمعايير الدولية، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة والمجلس. وعلاوة على ذلك، تبين عمليات الإطلاق هذه أن النظام الكوري الشمالي يواصل إعطاء الأولوية لبرامجه المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية على حساب شعبه، الذي ما زال يعاني من الحالة الإنسانية المزرية.

ويشعر وفدي بالجزع والقلق بشكل خاص إزاء البيانات الأخيرة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التي هدّدت فيها باستخدام أسلحتها النووية على نحو استباقي. إن موقف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يزداد عدوانية، ويتجه نحو الاستخدام الفعلي للقدرات النووية. وبعبارة أخرى، فإن المجتمع الدولي يدخل مرحلة أخطر بكثير من التهديد النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ومما يؤسف له، أنه رغم هذه التهديدات المقلقة والانتهاكات المستمرة للقانون الدولي، لم يتمكن المجلس من حشد استجابة فعالة. وإذا لم يرد المجلس بحزم على السلوك التصعيدي المستمر لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، سيؤدي ذلك حتماً إلى قيام المزيد من الدول الأعضاء عمداً بتجاهل التزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن المتعددة.

الشعبية الديمقراطية مرارا وتكرارا هذا العام على أن هذا الوقف الاختياري غير قائم. وفي ضوء الاستفزازات التصعيدية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وعودتها إلى اختبار المنظومات الطويلة المدى، فإن الأساس المزعوم لمشروع قرارها لا صحة له. وعلينا أن نتحول بسرعة إلى تعزيز نظام الجزاءات الذي وضعته لجنة مجلس الأمن بموجب القرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، دون النظر في تخفيف الجزاءات.

وأخيراً، وكما قلت مرارا في هذه القاعة، فإن الشراكة الأمنية الثلاثية المعززة المعروفة بـ "AUKUS" لا تنتهك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والصين وروسيا تعرفان ذلك. ونحن نأخذ التزاماتنا بموجب معاهدة عدم الانتشار بجدية، وأعلم أن المملكة المتحدة وأستراليا تعلان ذلك أيضاً. ومما يثير القلق أن اثنين من زملائنا بصران على صرف الانتباه عن المناقشات بشأن محاولة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الواضحة تقويض النظام العالمي لعدم الانتشار بتلك الادعاءات الكاذبة. وينبغي ألا تمر محاولات تلك البلدان للدفاع عن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية دون أن يتوقف عندها المجلس أو العالم.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

وأود أن أسترعي انتباه المتكلمين مرة أخرى إلى الفقرة ٢٢ من المذكرة الرئاسية S/2017/507، التي تشجع جميع المشاركين في جلسات المجلس على الإدلاء ببياناتهم في غضون خمس دقائق أو أقل، تمسحاً مع التزام مجلس الأمن باستخدام الجلسات المفتوحة على نحو أكثر فعالية.

أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد تشو هيون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة لمجلس الأمن لتناول عمليات إطلاق القذائف التسيارية الأخيرة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي جرت يومي ٤ و ٧ أيار/مايو، بالتوقيت المحلي. وأقدر هذه الفرصة للمشاركة في مناقشات اليوم وأشكر الأمين العام المساعد السفير الخياري على إحاطته الإعلامية.

الكورية من خلال نزع السلاح النووي على نحو كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد إيشيكان (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر أيضا السيد خالد الخباري على إحاطته.

منذ أن اجتمع مجلس الأمن آخر مرة في أواخر آذار/مارس بشأن هذا البند من جدول الأعمال (انظر S/PV.9004)، لم تفعل كوريا الشمالية شيئا إلا تسريع برنامجها النووي وبرنامجها للقذائف التسيارية كما لو أنها تستفيد من عدم وجود رد فعل قوي من جانب المجلس. وإن إطلاق قذائفها التسيارية يومي ٤ و ٧ أيار/مايو بالتوقيت المحلي، مرتين في غضون أسبوع واحد فقط، يشكل انتهاكات واضحة لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويفترض أن إحدى قذائفها التسيارية تطلق من غواصة، مما يدل على زيادة تنوع قوتها من القذائف التسيارية. وتدين اليابان بشدة هذه الأعمال الخطيرة والمزعزعة للاستقرار. إن عدم إعلان عام من جانب كوريا الشمالية لا يوفر لها الإفلات من العقاب.

يتعين على أيضا أن أنبه المجلس إلى وجود دلالات إضافية مقلقة للغاية تلوح في الأفق في البعد النووي. فقد أعلنت كوريا الشمالية في منتصف شهر نيسان/أبريل أنها قامت بجولة أخرى من إطلاق القذائف، مشيرة إلى أن القذائف تهدف إلى "تعزيز فعالية العملية النووية التكتيكية"، وهو الإعلان الأول الذي يضع عملية إطلاق محددة في سياق تطويرها للأسلحة النووية التكتيكية. ثم أعلنت كوريا الشمالية على الملأ في أواخر نيسان/أبريل أنها ستطور قواتها النووية "بأقصى سرعة ممكنة". وألمحت أيضا إلى إمكانية استخدام الأسلحة النووية، ليس فقط لأغراض الردع، بل لأغراض أخرى.

علاوة على ذلك، وردت تقارير على نطاق واسع عن أنشطة تجري حاليا في موقع للتجارب النووية في كوريا الشمالية، ربما استعدادا لإجراء تجربة نووية أخرى.

ويجب ألا نتسامح مع تحول تطوير كوريا الشمالية في المجالين النووي والقذائف التسيارية إلى وضع طبيعي جديد. إذ أن مستوى

لذلك، يجب على مجلس الأمن أن يرد على استقراوات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المتكررة باتخاذ قرار جديد يتضمن تدابير قوية، تتناسب مع فداحة سلوك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. لقد حان الوقت الآن لاتخاذ تدابير سريعة وقوية لإرسال رسالة حازمة إلى بيونغ يانغ مفادها أنه لا بد من إنهاء سلوكها التصعيدي. إن صمت المجلس إزاء عمليات إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للكم الكبير من القذائف التسيارية في وقت سابق من هذا العام، بما في ذلك آخر عملية إطلاق للقذائف التسيارية العابرة للقارات، لم يؤدِ إلا إلى زيادة جرأة بيونغ يانغ. وقد دفعها ذلك إلى الاعتقاد بأنها تستطيع الإفلات من العقاب على سلوكها المشين من دون أي عواقب. وفي ضوء ذلك، يجب مساءلة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن أعمالها.

يشهد المجتمع الدولي مؤخرا أنشطة تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حول مواقعها للتجارب النووية. كذلك أعلنت بيونغ يانغ أنها ستواصل اتخاذ تدابير لزيادة تطوير القوات النووية بأقصى سرعة ممكنة، محذرة مسبقا من أن التجربة النووية قد تكون وشيكة.

يجب على المجلس وبقية المجتمع الدولي أن يرفعا صوتهما وأن يرسلتا تحذيرا واضحا إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤداه أن إجراء تجربة نووية أخرى أمر لا يمكن تحمله، وأن أي تجربة نووية ستقابل برد حازم جدا من المجتمع الدولي، بما في ذلك اتخاذ تدابير حازمة وموحدة من جانب المجلس، وفقا لقرارات متعددة اتخذتها هذه الهيئة ذاتها بتوافق الآراء.

نحث بقوة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الكف عن سلوكها الاستقرازي، والوفاء بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والدخول في حوار هادف مع جمهورية كوريا والولايات المتحدة بشأن نزع السلاح النووي.

وينبغي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تدرك أنها لن تحقق أي مكاسب من تلك الاستقراوات. ونحث بيونغ يانغ على الاستجابة لمساعدنا الرامية إلى بناء سلام مستدام في شبه الجزيرة

ثانياً، إن اتخاذ أي قرار جديد يجب أن يضاهي المستوى المتزايد من التهديد. وترى اليابان أن من الحيوي متابعة ما ينص عليه القرار ٢٣٩٧ (٢٠١٧) بشأن فرض مزيد من القيود على النفط في حالة إطلاق كوريا الشمالية أي قذائف تسيارية عابرة للقارات. ونؤيد أيضاً اتخاذ الإجراءات الممكنة في المجالات ذات الصلة، بما في ذلك المجال السيرانى، الذي حدده فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) بوصفه مصدراً رئيسياً لإيرادات كوريا الشمالية.

في الختام، تكرر اليابان الإعراب عن أملها الصادق والقوي في أن يفي المجلس بمسؤوليته عن تفكيك جميع أسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية لدى كوريا الشمالية من أي نطاق كان وبطريقة كاملة ويمكن التحقق منها، ولا رجعة فيها وفقاً لقرارات المجلس ذات الصلة. وستواصل اليابان التعاون مع أعضاء المجلس وجميع الدول الأعضاء الأخرى للتوصل إلى حل شامل للمسائل المتصلة بكوريا الشمالية.

رُفِعَت الجلسة الساعة ١٦/٣٠.

التهديد يتجاوز بكثير ما رأيناه في عام ٢٠١٧ وأخذ في التزايد. ويشكل تهديداً خطيراً ووشيكاً لأمن اليابان وخارج حدودها. إنه يتحدى سلطة المجلس ذاتها، ويزيد من مخاطر الانتشار في كل ركن من أركان العالم ويهدد السلم والأمن الدوليين.

أود أن أشدد على الرد الذي تتوق اليابان إلى أن تراه من جانب مجلس الأمن.

أولاً، نحن بحاجة إلى أن يقوم المجلس بعمل سريع يتمثل في شكل قرار جديد بشأن الجزاءات. لقد أعلنت كوريا الشمالية على الملأ بأنها ستنفذ خططها الخمسية، والتي تشمل إطلاق عدد لا يحصى من القذائف التسيارية العابرة للقارات التي تعمل بالوقود الصلب وأسلحة نووية تكتيكية. ولا يمكن توجيه الرسالة الصحيحة لكبح جماح هذه التطورات المحتملة وحثها على العودة إلى الحوار الدبلوماسي إلا باتخاذ قرار جديد. وتؤيد اليابان تأييداً مخلصاً مبادرة الولايات المتحدة باتخاذ قرار جديد في هذا الصدد. ونطلب إلى جميع أعضاء المجلس الآخرين أن يحذوا حذوها.